مقالة لأبي الوليد على المقالة السابعة والثامنة من السماع الطبيعي لأرسطو

قال أبو الوليد ابن رشد رحمه الله ورضي عنه برحمته:

إن الغرض في هذا القول أن نبين أن ما بينه أرسطو في أول المقالة السابعة من أن كل متحرك له محرك ، وما بينه من ذلك أيضًا في المقالة الثامنة ، مطلوبان اثنان كل واحد منهما استدعى بيانًا خاصًا به ، وأنه ليس ما يثبته في ذلك في أحد الموضعين فضل ، وبخاصة ما تبين في أول السابعة ، وكذلك ما بين أيضًا في السابعة من أن كل متحرك في المكان عن محرك من خارج ينتهي الأمر في ذلك إلى محرك من تلقائه ، وما بينه من ذلك أيضًا في الثامنة ليس أحدهما فضلًا ، بل كل بيان خاص بموضعه. فنقول: إن أرسطو لما حد الطبيعة في المقالة الثانية من هذا الكتاب بأنها مبدأ في الشيء به يتحرك ويسكن أولًا وبالذات ، واستعمل اسم التحرك والسكون في هذا على أصناف التغيرات الأربعة ، أعني: النقلة في المكان ، والنمو والاضمحلال ، والاستحالة ، والكون والفساد ، وكذلك استعمل المبدأ عامًا لما كان يفسد أو غير يفسد أو عقلًا ، وكان هذا الحد بينًا بنفسه هاهنا وخاصًا بالأمور الطبيعية ، لأنه من المعلوم بنفسه أنّا نرى الأمور الطبيعية تتغير من ذاتها لا من أمر خارج كالحال في الأمور الصناعية ، وكان هذا الحد إما في الأمور المتكونة فبين بنفسه ، وذلك أن المكوَّن معلوم أنه لا يكون ذاته ، وكذلك المستحيل معلوم بنفسه أن لا يحيل ذاته ، فأما الشيء المنتقل في المكان من ذاته فإنه وجده ضربان ضرب يتحرك من مبدأ فيه يسمى نفسًا ، وهذا بين مغايرة المحرك فيه للمتحرك ، وهذا المبدأ هو في النبات والحيوان وهو في الحيوان أظهر منه في النبات ، وإن كان قد يعرض في هذا المبدأ شك ، وهو: هل يحرك ذاته فيكون هاهنا محرك يحرك ذاته ولا يحركه غيره ، وإنما لحق هذا الشك من قبل أنه يظن أن كل محرك متحرك ، فإذا أنزل هذا لزم أن يكون الأمر في المحركين يمر إلى غير نهاية ولا يكون هنالك محرك أول ، وذلك مستحيل ، أو ينتهي الأمر في أمثال المحركين المتحركين إلى شيء يحرك ذاته ، وإن كان ذلك كذلك لزم أن يكون تحريك

الشيء غيره بالغرض ، فتكلف أرسطو لمكان هذا أن يبين أن كل شيء يتحرك فله محرك ، وأن المحرك الأول يجب ان لا يتحرك. ولما كان أيضًا هذا المعنى يلحقه الشك في الأجسام غير المتنفسة المنتقلة في المكان ، مثل الاسطقسات الأربعة البسيطة ، فحص أيضًا هل المبادئ التي تتحرك بها هي ذواتها أم شيء زائد على ذاتها ، وذلك في أول السابعة ، بالفحص الذي يخصها ، فبين أنها مؤلفة من محرك ومتحرك ، ووضع في ذلك مقدمات بينة في نفسها: إحداها: أنه إن كان هاهنا شيء يتحرك من ذاته فإنه يسكن من ذاته ، ثم أنزل مقدمة أخرى وهي أنه إن كان هاهنا شيء يتحرك بتحرك غيره فإنه يسكن بسكون غيره ، فيتولد له من هاتين المقدمتين: أنه إن كان هاهنا شيء يتحرك من ذاته فليس يسكن بسكون غيره ، ولزم عن هذا عكس نقيضه ، وهو: إن كان هاهنا شيء يسكن بسكون غيره فإنه يتحرك عن غيره. فلما صحت له هذه المقدمة وهو أن ما يسكن بسكون غيره فهو يتحرك عن غيره ، أضاف إليها ما تبين في السادسة من أن كل متحرك جسم. ولما وضع هذا وكان قد تبين أن كل جسم منقسم إلى ما ينقسم دائمًا ، وضع أيضًا مقدمة معروفة بنفسها وهي: أن كل جسم إما أن يكون متحركًا أو لا ، أي لا يتحرك من قبل جزء فيه متحرك من ذاته ، وإما أن يكون يتحرك من قبل جزء أول ، وصحت له هذه المقدمة من قبل أن كل جسم طبيعي قدر كميته محدود بالصغر والكبر لا يمكن أن يوجد منه جسم في ذلك النوع أصغر منه ولا أكثر منه. فلما صح له أن كل جسم إما أن يكون متحركا أو لا ، أي لا يتحرك من قبل جزء منه هو متحرك من ذاته إما أول وإما متحرك أول ، وأضاف الى هذه المقدمات مقدمة أخرى معروفة بنفسها وهي أن كل متحرك أول إذا أنزل أن جزءًا منه قد سكن سكن الباقي لأنه لو تحرك الباقي لم يكن ما وضع أنه أول أولًا لأنه كان يتحرك في حال تحركه إنما يتحرك من قبل جزء منه. ولما صحت له هذه المقدمات أنتج من ذلك أن كل جسم فهو متحرك عن غيره وذلك هكذا:

كل جسم متحرك فهو إما أول وإما فيه أول

وكل ما فيه أول أو هو أول فإنه إذا أنزل جزء من الأول ساكنًا سكن الباقي

وكل ما هو بهذه الصفة فهو يسكن بسكون غيره

وكل ما يسكن بسكون غيره فهو متحرك عن غيره

فيلزم عن ذلك ضرورة أن كل جسم فهو متحرك عن غيره.

وإذا كان ذلك كذلك فالمتحرك من ذاته هو ضرورة مؤلف من محرك ليس بجسم ومن متحرك هو جسم.

ولما صح له أن المتحرك من ذاته لا من قبل جسم خارج عنه هو بهذه الصفة ، أخذ يطلب هل يلزم في الأجسام المتحركة في المكان ، أعني التي يحرك بعضها بعضًا ، أن تنتهي إلى متحرك من ذاته أم يمكن أن يمر إلى غير نهاية ، فوضع أجسامًا متحركة في المكان ، الأخير منها [يتحرك] بحركة جسم آخر خارج عنه ، وذلك الثاني بحركة ثالث ، والثالث بحركة جسم آخر خارج عنه رابع. ثم طلب هل يصح في أمثال هذه المحركات المتحركات أن تمر الى غير نهاية أم لا يصح ذلك فيها ، فوضع أنه يجب في أمثال هذه الأجسام المحركة بعضها بعضًا أن تكون موجودة محركة متحركة معًا ، أعني بعضها بعضًا ، أي يكون المحرك منها موجودًا متحركًا في الوقت الذي يتحرك عنه المتحرك ، لأنه متى سكن المحرك منها سكن المتحرك ، وأن يكون بعضها يماس بعضًا. فلما أنزل هذا لزم أن يأتي منها عظم واحد بالتماس غير متناه ، وأن يكون يتحرك معًا. ولما كانت الحركة أعظم من العظم المتحرك بها ، وكان العظم الواحد المتحرك هذه الحركة المؤلف من أعظام غير متناهية غير متناه ، لزم أن تكون الحركة التي يتحركها غير متناهية. فإذا أنزل هذا العظم غير المتناه متحركًا وقتًا ما ، لزم أن تكون حركته غير متناهية في زمن متناه وذلك محال ، على ما تبين في السادسة ، فوجب أن تكون امثال هذه الأجسام المحركة المتحركة ترتقي إلى جسم متحرك من ذاته. ولما كان قد تبرهن أن كل متحرك يتحرك عن محرك بالبرهان المتقدم ، وجب أن يكون

المتحرك الأول مؤلفًا من محرك ليس بجسم ومن متحرك هو جسم ، لأنه متى أنزلنا المحرك له جسمًا لزم أن يكون الجسم الذي فرض أولًا متحركًا من ذاته أي بمبدأ فيه لا من خارج. فلما صح له أن الحركة في المكان يجب أن ترتقي في المكان إلى متحرك بمبدأ فيه ليس فيه جسمًا ، شرع في أول الثامنة يفحص عن هذه الحركة الأولى التي يتحركها المتحرك الأول عن المحرك الأول هل يمكن فيها أن تكون حادثة أم لا. ولما كان قد قيل في حد الحركة أنها كمال المتحرك وجب أن تكون هذه الحركة الأولى هي كمال المتحرك أول ومحرك أول ليس قبل هذا المحرك محرك آخر ولا قبل هذا المتحرك متحرك آخر. ولما كان هذا هكذا وجب أن يكون المتحرك بهذه الحركة أزليًا ، لأنه إن كان كائنًا كان قبل الحركة الأولى حركة ، لأن الكون حركة أو تابع لحركة ، فيلزم المحال وهو: أن ما فرض من الأن هذه الحركة أولى لا تكون أولى. فلما صح له أن المتحرك بالحركة الأولى أزلي طلب هل يمكن في مثل هذا المتحرك بالحركة الأولى أن يتحرك حينًا ويسكن حينًا. ولما كان كل متحرك بعد السكون فقبله حركة هي التي أوجبت له أن يكون متحركًا في وقت ابتداء الحركة بعد أن كان ساكنًا ، ولذلك ليس يمكن أن توجد حركة حادثة ليس قبلها حركة ، إذ كل حركة إنما تحدث عن محرك. وإذا كان ذلك كذلك فمتى أنزل هذا المتحرك الأزلي متحركًا بعد سكون لزم ألا يكون متحركًا اولًا ولا حركته حركة أولى ولا محركه محرك أول ، وذلك كله خلاف ما وضع. ومتى أنزلت حركة حادثة من غير أن تتقدمها حركة لزم أن توجد حركة من غير محرك حادث التحريك. وإذا أنزل محرك حادث التحريك لزم أن تكون قبله حركة توجب أن يكون المتحرك الأزلي بالحركة الأولى (و) عن المحرك الأول الأزلي التحريك ولابد.

وإنزال المتكلمين من أهل ملتنا أن المحرك بإرادة يمكن أن يحرك حركة أولى ليس قبلها حركة لا في ذاته ولا في المتحرك عنه إنزال مستحيل ، فإنه سيبين من أمر المتحرك من ذاته بعد السكون أنه ليس يتحرك بعد السكون إلا وقد تقدمت حركة أخرى إما في جسمه وإما في نفسه. وينبغي أن تعلم أن الذي سلكناه في إثبات أزلية الحركة هي طريقة أرسطو في أول المقالة الثامنة ، لا الطريقة التي فهمها عنه يوحنا النحوي ،

وهي بعينها الطريقة التي فهمها عنه أبو نصر في كتابه في «الموجودات المتغيرة» ، ولذلك تشعب عليه الفحص في ذلك الكتاب في إثباته حركة أزلية ، وذلك أنه فهم عن أرسطو في أول المقالة الثامنة أنه إنما سلك في بيان ذلك أن القوة على الحركة تتقدم الحركة بالزمان ، وذلك أن ذلك الشيء القوي إن فرض متحركًا بحركة حادثة لزم أن تتقدمه قوة على تلك الحركة. وبالجملة فلا يمكن أن نضع حركة ابتدأت إلا وقبلها حركة ، وهذا لازم ضرورة عن وضع حركة أزلية لا أن ذلك أمر لازم من طبيعة الحركة ، بل ذلك أمر عارض لها من قبل أن هاهنا حركة أزلية ، وذلك أنّا لو أنزلنا أن هذا للحركة بالذات للزم أن توجد محركات بعضها من بعض من غير أن يكون لها مبدأ كما يقول أرسطو في الثلاثة: أنه لو كان قبل الحركة الحادثة حركة ، أعني كان يكون حدوثها تابعًا لحركة أخرى بالذات وتلك الأخرى تابعة لحركة أخرى حتى يمر الأمر الى غير نهاية ، للزم ألا توجد الحركة الأخيرة إلا بعد انقضاء حركات لا نهاية لها ، وإذا لم يوجد الأول لم يوجد الأخير ألبتة. وهذا هو الذي ظنه أفلاطون ومن تبعه من القائلين بقوله فظنوا أنه غير ممكن أن تكون كل حركة قبلها حركة. وما ظنوه من ذلك صحيح إذا وضع بالذات ، وكاذب إذا وضع ذلك بالعرض ، كما تبين في أول هذه المقالة التي ذكرناها. ولما أخذ هاهنا ما بالعرض على أنه بالذات عرضت في هذه المسألة شكوك وحيرة عسر الا نفصال عنها بين الخصوم. وذلك أن من سلم وجود متحرك أزلي لزم أن تكون حركته أزلية ، ومن أنزل أن هاهنا حركة أزلية لزمه أن تكون هاهنا حركات لا أول لها ، فإذا أنزل هذا بالعرض انحلت الشكوك. ولذلك اضطر أبو نصر في كتابه في «الموجودات المتغيرة» أن يفحص عن جميع الأنواع التي توجد فيها حركة بعد حركة ليبين الجائز منها من المستحيل فتشعب عليه الكلام. لأنه ظن أن أرسطو إنما يحدد الحركة في أول الثامنة ليبين أن القوة على الحركة متقدمة على الحركة بالزمان ، وهذا ظاهر من أمر كل حادث سواء كان الحادث حركة أو متحركًا. ولذلك لما ظن يوحنا النحوي أن هذه الطريقة هي طريقة أرسطو في إثبات أن هاهنا حركة ازلية عانده بحركة الأربع الاسطقسات من ذاتها ، وذلك أنه يظهر من حركات هذه الاسطقسات في المكان أنه ليس يتقدمها القوة الا إذا قسرت على

أنها لا تتحرك. ولما سلم أبو نصر أن هذه الطريقة هي الطريقة التي ظنها يوحنا النحوي بأرسطو في إثبات أن هاهنا حركة أزلية ، عانده بأن القوة التي تتقدم هذه الحركة هي القوة التي توجد في الجسم الذي تتكون منه هذه الأجسام. وأرسطو إنما أتى بحد الحركة ليبين منه أن كل حركة في متحرك ، وهذا لازم خاص بحد الحركة وأما ما ظنه القوم فليس بلازم خاص من حد الحركة ، لأن القوة تتقدم الحركة وتتقدم المتحرك.

وإذ قد تبين هذا فلنرجع إلى النظام الذي سلكه في هذه المقالة فنقول: إنه لما انتهى بالبرهان الذي ذكرناه الى وجود حركة ازلية من قبل وجوب وضع حركة أولى للمتحركات في المكان بين ذلك أيضًا من قبل الزمان ، وبيانه في ذلك لائح ، ثم أتى بالشكوك الواردة على وضعه من أنه يمكن أن يوضع شيء يتحرك بحركة محدثة من غير أن تتقدمه حركة ، وهو ما يظهر هنا من أمر الحيوانات ، فإنه يظن من أمرها أنها تتحرك بعد سكون تام وأنه لا يتقدم حركتها في المكان حركة ، ولما صار إلى هذا الموضع رأى أن الأفضل في بيان هذا المطلوب أن يفحص عن كيفية جميع الموجودات في الحركة والسكون ، فبين أنه ليس يمكن أن تكون كلها متحركة ، ولا كلها ساكنة ، ولا تنقسم إلى قسمين فقط حتى يكون بعضها متحركة أبدًا وبعضها ساكنة أبدًا بدليل أنه قد نرى أشياء منها تتحرك حينًا وتسكن حينًا ، فبقي الطلب هل كلها بهذه الصفة ، أعني تتحرك حينًا وتسكن حينًا ، أم فيها ما يتحرك حينًا ويسكن حينًا ، وفيها ما يتحرك دائمًا ويسكن دائمًا. ولما قصد الفحص عن هذا الجنس أخذ يتقصى كيف الأمر في حركة الثقيل والخفيف ، وذلك أنه قد كان تبين في أول السابعة أنه ليس يوجد متحرك من ذاته ، أي على أن يكون المحرك منه هو المتحرك نفسه ، وكان أيضًا في حركة الثقيل والخفيف شك هل هما أولى أن ينسبا إلى المتحركات من محركات من خارج أم هما أولى أن ينسبا إلى المتحركات من تلقائها بمبادئ فيها كالحال في الحيوان ، وكان التشكيك فيهما ضروريًا لنترقي من ذلك كيف الأمر في المتحرك الأول بذاته ، هل هو من جنس المتحركات بالطبع أعني بمنزلة الخفيف والثقيل أم هو من جنس المتحركات بذواتها من ذوات الأنفس ، فابتدأ يفحص عن هذا المعنى من أمر الثقيل والخفيف فبين من أمرهما أنهما أحق أن ينسبا إلى المتحركات

التي تتحرك عن أشياء من خارج من أن ينسبا إلى المتحركات من ذواتها ، فانحل له الشك المتقدم في هذين ، وصح أنهما يتحركان عن الغير ، وأنه لا يمكن أن يكون المتحرك الأول من طبيعة هذين. ولما لم يفهم قوم من المفسرين هذا الغرض ظنوا أن ما تبين هاهنا من أمر الثقيل والخفيف ، وهو أنهما يتحركان عن محرك هو غيرهما ، كافيًا على ما تبين في أول السابعة ، وهنالك إنما يظهر فيهما من حيث هما متحركان من ذاتيهما ، وعلى ذلك انبنى البرهان المتقدم في أمر الحركة الأزلية والمحرك الأزلي. وهنا إنما يظهر فيهما من حيث هما متحركان بالذات ، وهو كونهما عن محرك من خارج ، وأن كونهما متحركين من ذاتيهما هو لهما بالعرض ، وأن الذي لهما بالذات أن يتحركا عن ما من خارج ، وأنه لمكان هذا ليس يمكن أن يوضع المتحرك الأول متحركًا بمبدأ فيه طبيعي شبه المبادئ التي في هذه ، لأن هذه يظهر من أمرها ، كما بينه أرسطو ، أنها لا تتحرك من ذواتها إذا تكونت في أماكنها الطبيعية ، وأنها إذا تكونت في مواضع خارجة فإنه كلما حصل منها جزء من الصروة حصل لها جزء من المكان ، حتى إذا تم كونها حصلت في أماكنها الطبيعية ، إلا أن يكون هنالك عائق يعوقها ، ولكن إذا زال تحركت إلى أماكنها ، فحركتها في هذه الحال بذواتها هو بالعرض ، لأن الماسك لها عن الحركة هو أمر عارض. ولما تبين له أن هذا ، أعني الثقيل والخفيف ، إنما هو متحرك من ذاته بطريق العرض ، صح له أنه متحرك بذاته عن محرك من خارج. وأيضًا لو كان له أن يتحرك من ذاته لكان له أن يسكن من ذاته ، كالحال في المتحركات التي هاهنا من تلقائها وهي ذوات النفوس. فلما صح له أن الأجسام المحركة المتحركة بعضها قد يمكن أن ينتهي الى مثل هذا المتحرك من ذاته ، بحسب البرهان الذي كتب في أول السابعة ، وهو أنه إذا لم تنته الى متحرك من تلقائه ووجد عظم غير متناه متحرك حركة غير متناهية في زمان متناه. مثال ذلك أن السفينة قد يحركها الموج ، والموج والريح ، والريح متحركة من ذاتها بالعرض ، وعما من خارج بالذات. فتكون أمثال هذه المتحركات المحركات ترتقي إلى محرك من جنس الثقيل والخفيف. وأيضًا (قد) يمكن أن نضع أن الأخير كونه أول وعندما تكون ذلك الأخير بحركة من ذاته فسد المحرك الذي قبله ، أعني الأول.

وننزل ثالثًا حاله من الثاني مثل حال الثاني من المتكون الأخير ، ويمر ذلك الى غير نهاية ، مثل تكون الإنسان عن إنسان ، فأمثال هذه المتحركات يظن بها أنها ترتقي إلى محرك أول ، فاحتاج ألا يكتفي في ارتقاء المتحركات في المكان إلى متحرك من تلقائه بالبرهان الذي كتبه في السابعة فسلك في ذلك طريقًا من البرهان غير الطريق التي سلكها في السابعة ، وهو أنه إذا فرض أمثال هذه المحركات المتحركات بعضها بعضًا ليست توجد معًا عند تحريك بعضها بعضا أنه إذا أنزلت غير متناهية وأنزلت هكذا بالذات ، أي من غير أن يعرض لها ذلك عن محرك أزلي من تلقائه ، لكن إذا فرض الآخر هكذا لم يكن هنالك محرك أول ، وإذا لم يكن هنالك أول لم يكن أخير. وذلك أن ما لا أول له لا أخير له ، ولو وجد أخير في مثل هذه لما وجد حتى ينقضي ما لا نهاية له ، وذلك مستحيل. فلما تبين له أن جميع المتحركات يجب أن ترتقي الى متحرك من تلقائه ، ولما كان السبب في سكون المتحركات من تلقائها حينًا وحركتها حينًا أن ذلك شيء تابع لحركات تتولد عنها إما في أجسامها وإما في نفوسها ، وكان المحرك الأول للجميع قد تبين من أمره أنه غير متحرك ، وكان المتحرك الأول لكون الحركة الصادرة عنه أزلية ، وجب أن يكون المتحرك الأول من تلقائه المؤلف من محرك ومتحرك ليس متغيرًا لا من قبل عظمه ولا من قبل نفسه. ولما كان سبب تغير أعظام المتحركات من تلقائها التي هاهنا إما أجسادها فمن قبل أنها مركبة من صورة ، وإما القوى المحركة التي فيها فإنما وجدت لها الحركة بالعرض إذا لم تكن أجسامًا من قبل إنها قائمة في أجسام ليس يمكن لها وجود دونها ، وجب أن يكون المتحرك الأول بسيطًا ، لأنه إن كان المركب يقبل التغير فواجب بحسب عكس النقيض أن يكون ما لا يقبل التغير بسيطًا. ولذلك ما يقول أبقراط لو كان الإنسان شيئًا واحدًا لما كان يئلم. ولما كان المحرك الأول قد ظهر من أمره أنه غير قائم بالمتحرك عنه ، لأنه لو كان قائمًا بالمتحرك الأول عنه كالحال في أنفس الحيوان هاهنا لما كان المتحرك الأول عنه بسيطًا ، ولا كان هو أول محرك ، فلزم ولا بد أن يكون المحرك الأول والمتحرك الأول بسيطين. وإذا أنزلنا أن هاهنا محركًا ومتحركًا بهذه الصفة لم يكف في بيان أن كل متحرك فإنما يتحرك عن محرك هو غيره البراهين

المتقدمة. وذلك أن تلك البراهين إنما قدمت على المتحركات المركبة وعلى المتحركات التي قوامها في موضوع ، وذلك بين مما كتب في أول السابعة ، لأن الشك إنما كان في الاسطقسات ، وبين أيضًا مما كتب في الثامنة قبل الانتهاء إلى هذا الموضع من أن الثقيل والخفيف إنما يتحركان عن محرك من خارج ، وأن ذوات الأنفس الأمر فيها بين ، ثم أنزل عن هذا الاستقراء أن كل متحرك له محرك من غير أن يعتبر في ذلك المتحرك البسيط ، فلما كان هذا كله عاد أرسطو من رأس فاحتاج أن يبين أنه لا يوجد جسم لا بسيط ولا مركب يكون المتحرك منه هو المحرك نفسه ، فقال: أن المتحرك الأول يلزم ضرورة فيه إما أن يتحرك عن ساكن وإما أن يتحرك من ذاته أي يكون المحرك فيه هو المتحرك. قال: وذلك أنه إن وضع أحد أن هاهنا أولًا فهو أولى أن يكون متحركًا من نفسه من أن يكون متحركًا من غيره ، لأن المتحرك من ذاته إن كان موجودًا أولى بالأزلية. فابتدأ يفحص هل يمكن أن يوجد جسم من الأجسام بسيطًا كان أو مركبًا يكون المحرك فيه هو المتحرك ، فلزم عن هذا الوضع جميع المحالات التي ذكرها في هذه المقالة ، وهي كلها يلزم فيها أن يكون المحرك غير المتحرك. ولما لم يكن في البراهين التي تقدمت كفاية فيما وضع هاهنا من أن المتحرك الأول جسم بسيط ، وذلك أن البرهان الذي قيل في أول السابعة إنما كان مبناه على أجسام مركبة من صورة ومادة ، والبرهان الذي تقدم قبل إنما كان مبناه على الاستقراء الحاصل عن الأجسام المحسوسة التي هاهنا المتحركة ذوات النفوس والثقيلة والخفيفة ولم يكن بعد تبين أن هاهنا جسما بسيطًا غير مركب. فلهذا ابتدأ هاهنا من رأس المطلب (هذا المطلب) فبين بقول كلي أنه ليس يمكن أن يحرك شيء ذاته لأنه يكون المحرك محركًا من جهة ما هو متحرك وموجود أو من حيث هو معدوم. ولما تم تصحيح هذه المقدمة وإبطال نقيضها على جميع الأنحاء التي يمكن فيها أن تتصور أن شيئًا محركًا ذاته ابتدأ فقال: أن المتحرك الأول لا يخلو عن أحد أمرين: إما أن يكون متحركًا عما لا يتحرك ، أو يكون هو محرك نفسه. قال: وذلك أنه إن كان هاهنا شيء يحرك ذاته ، فهو أولى أن يكون متحركًا أولًا من الذي هو متحرك عن غيره. ولما وضع هذا وضع أن المتحرك جسم ، على ما تبين في السادسة سواء كان

بسيطًا أو مركبًا ، ثم أنزل أنه إن كان هذا الجسم يحرك ذاته فإما أن يكون الكل منه يحرك ذاته وذلك مستحيل لأنه يكون المحرك هو نفسه المتحرك ، وإما أن يكون جزء منه يحرك جزءًا ، وهذه الأجزاء التي يحرك بعضها بعضًا لا يخلو أن يحرك بعضها بعضًا حركة مستقيمة أو دورًا ، وإن كانت مستقيمة فلا يخلو أن تكون متناهية أو غير متناهية ، فإن كانت متناهية لزم أن توجد في العظم المتناهي أعظام بالفعل غير متناهية ولم يكن ذلك متحركًا أولًا. وأيضًا إذا لم يوجد الأول لم يوجد الأخير ، وإن كانت متحركة دورًا عاد المحال الأول ، وهو أن يكون المتحرك من غيره محركًا ذاته بكليتها بنفسه ، أومحرك من ذاته من قبل أجزائه ، لأنه يلزم في ذلك من المحال ما لزم في استحالة أن يحرك ذاته بجملته من قبل ذاته لا من قبل أجزائه. فقد استحال أن يوجد هاهنا جسم أصلًا يحرك ذاته ، بسيطًا وضعناه أو مركبًا ، وتم له هذا البرهان العام ، أعني أن كل حركة ترتقي إلى متحرك من تلقائه ، وأن كل متحرك من تلقائه فهو مؤلَّف من محرك ليس بجسم ، ومن متحرك عنه يتحرك. ولما كان من الظاهر بنفسه أن هاهنا متحركات كثيرة من تلقائها تتحرك تارة وتسكن أخرى ، وتوجد تارة وتعدم أخرى ، وبعضها أسباب لبعض ، ظهر من أمر هذه المتحركات من تلقائها أن المحركات التي فيها ، إذ كانت ليست بأجسام ، أنها متحركة بالعرض لكونها توجد تارة وتسكن تارة وتتحرك تارة. ولما كانت هذه المتحركات من تلقائها بالعرض لأن محركات أخر تتقدم عليها ، وجب أن يترقي كل واحد من هذه إلى متحرك من تلقائه بالذات إما واحد وإما أكثر من واحد. ولما كان يظهر من أمر هذه المتحركات أنها سرمدية بالنوع ، وأن تلك لها بالعرض من قبل أنه ليس لها أول هو مبدأ حركتها ، وجب أن تكون هذه السرمدية إنما استفادتها من قبل متحرك من تلقائه ليس بمتغير بالعرض بضرب من ضروب التغيرات الأربعة ، فيكون هذا ولا بد هو المتحرك من تلقائه بالذات ، وهو الذي لا تتقدمه حركة أصلًا ولا محرك ولا متحرك ، وهذا يمكن أن يكون واحدًا وأن يكون كثيرًا ، وإن كان كثيرًا فيمكن أن يكونوا متناهين وغير متناهين ، لكن كونه واحدًا يظهر أنه الضروري في وجود هذه المتحركات التي لدينا سرمدًا ، وإن وجد منه أكثر من واحد فلمكان الأفضل لا لمكان الضروري ، وإن وجد

أكثر من واحد فالأفضل أن تكون متناهية لا غير متناهية ، لأن التناهي يلزم عنه ما يلزم عن غير التناهي والطبيعة لا تفعل باطلًا. ولما انتهى إلى هذا المعنى من أمر المتحركات من تلقائها ، وكان فحصه عن جميع أنواع الأشياء المتحركة والساكنة ، تبين له من قبل هذا البرهان أن بعض الأشياء تتحرك حينًا وتسكن حينًا ، وأن بعضها تتحرك دائمًا وتسكن دائمًا وهي التي عليها تتحرك المتحركات دائمًا ، وذلك أن كل متحرك فلا بد له من ساكن يتحرك عليه ، وأن هذه المتحركات حينًا والساكنات حينًا إذا كانت بهذه الصفة من قبل المتحرك الأول من تلقائه بالذات ، لأنه ليس واجبًا أن يتحرك كل واحد منها دائمًا لأنه يقرب منها تارة فيحركها ويبعد منها تارة فلا يحركها ، ولذلك قيل في هذا المتحرك من تلقائه أنه ليس بواجب أن يحرك ، كان متحركًا من ذاته بالذات أو بالعرض ، فصح له من وجود المتحركات التي هاهنا سرمدًا وجود متحرك من تلقائه أزلي ليس يتحرك المحرك الذي فيه لا بالذات ولا بالعرض ، وأن المتحرك عنه لا بد أزلي ، والمركب ليس بأزلي ، وأن المحرك الذي فيه ليس قوامه بالمتحرك عنه لأنه إن كان ذلك كذلك لكان متحركًا بالعرض ولم يكن أول المتحركات من تلقائها. فصح له من هذه الجهة وجود حركة أزلية من قبل وجوب متحرك من تلقائه. فالبرهان الأول برهان دليل ، أعني الذي تبين في أول الثامنة ، وذلك أنه تبين هنالك أن هاهنا أزليًا من قبل أن هاهنا (حركة) أزلية ، وتبين أنها أزلية من كونها أولى. وهذا البرهان الذي تبين هاهنا هو برهان سبب وذلك أنه تبين منه وجود حركة أزلية من قبل وجود متحرك من تلقائه أزلي. فالأول هو مثل ما بين أن شكل القمر كروي من قبل تزيد نوره بشكل هلالي ، والثاني مثل ما بين أن من قبل أن شكله كري كان نمو نوره بشكل هلالي. ولا شك أن هذا البرهان أفضل من الأول. ولما تبين له هذا المطلوب الشريف بهذا البرهان الشريف أخذ يطلب أي حركة هي هذه الحركة ، ولما كان ظاهرًا أن المتحرك من تلقائه إنما يكون في الحركة في المكان ، وهي الحركة التي تسمى نقلة ، تبين له أن هذه الحركة هي حركة نقلية. ولما كانت حركة النقلة إما مستقيمة وإما مستديرة ، وكان قد تبين من أمر المستقيمة أنها متناهية لكونها من ضد إلى ضد ، تبين له أن هذه يجب أن تكون مستديرة وواحدة متصلة لا متشافعة ولا متتالية

ولا حركة على خط مستقيم متكررة. ولما تبين له هذا أخذ يبين أيضًا بالاستقراء أن هذه الحركة ترتقي إليها سائر أنواع الحركات ، وأنها المتقدمة عليها بالطبع والزمان والوجود وفي شخص العالم بأسره. ولما تبين له من هذا المتحرك الأول أنه ليس قوة في هيولي من قبل أنه ليس متحركا بالعرض رأى أن الأفضل أن يتبين وجود هذا المعنى فيه من قبل فعله الخاص ، وهو كونه متحركًا حركة ذاتية ، فوضع أن كل حركة دائمة غير متناهية فإنما تصدر عن قوة متناهية ، ثم وضع أن هذه القوة غير المتناهية لا يخلو أن تكون في جسم أو غير جسم ، أعني متقومة أو غير متقومة ، ثم وضع أصلًا معروفًا بنفسه وهو أن كل قوة في جسم بسيط أنها منقسمة ضرورة بانقسام الجسم. ولما وضع هاتين المقدمتين أنتج له منها أن كل قوة غير متناهية توجد في جسم فإنه يلزم أن تكون في جسم غير متناه ، ووجود جسم غير متناه مستحيل ، فوجب أن تكون هذه القوة لا في جسم. ثم إنه استعمل في ذلك براهين كثيرة على طريق الاستظهار على طريق الخلف فوضع قوة غير متناهية في جسم متناه فلزم عن ذلك محالات بينة ، فيما كتبه في آخر هذه المقالة. منها أن يكون هذا الجسم قوة الكل منه قوة الجزء ، ومنها أن يكون هذا الجسم يتحرك في الآن ، ومنها أن توجد حركة غير متناهية أعظم من حركة غير متناهية لأنه إذا كانت حركة الكل أصغر من حركة الجزء ، والكل والجزء يتحركان حركة غير متناهية ، وجب أن تكون حركة غير متناهية أعظم من حركة غير متناهية ، وهذا أحد ما قصد أن يبينه في هذه المقالة. وهو ظاهر أيضًا من قبول المتحرك الأول حركة أزلية أنه بسيط وأنه ليس مركبًا من صورة ومادة ، لأن المركب من صورة ومادة كائن فاسد ، وليس يمكن أن تكون هذه الحركة موجودة أولًا وبالذات ومتتالية ولا متشافعة ، بل لمتحرك واحد بسيط ، ولم يصرح أرسطو بهذا المعنى لقوة ظهوره مما تبين من أمر هذا المتحرك أنه لو كان مركبًا من صورة ومادة لم يكن متحركًا من تلقائه إلا بالعرض ، ولم يكن متحركًا أولًا عن المحرك الأول بوساطة محرك غيره. وقد ظن قوم أنه لما تبين من أمر هذا المتحرك الذي هو الجرم السماوي أنه أزلي ، وتبين من أمره أنه ذو نفس ، أنه ليس يحتاج إلى محرك من خارج مفارق. وجهلوا أن وضعه مركبًا من محرك ليس بجسم ومن جسم هو

وضع يناقض وضعه أزليًا ، وذلك أن الأجسام التي بهذه الصفة هي مركبة من هيولى وصورة ، وكل مركب من هيولى وصورة يوجد تارة قوةً وتارة فعلًا فهو كائن فاسد ضرورة ، وأن يوضع شيئان ليس بينهما مغايرة لا بالقوة ولا بالفعل هو وضع يناقض نفسه ، وهو أن ما وضع واحدًا ليس بواحد ، وحاجة هذا الجسم البسيط إلى المحرك ليس هو أن يكون أزليًا بل إنما حاجته إليه أن يكون متحركا بحركة أزلية عن محركه الأزلي ، إذ لا يمكن أن يكون متحركًا من ذاته على ما تبين ، أعني أن يكون نفس المتحرك منه هو المحرك. وظهر من هذا أن كل جسم بسيط مركب فتحريكه في الشدة متناه ، ولو لم يكن ذلك كذلك لأفسدت الأجرام السماوية كل ما تحرك هاهنا من الموجودات ، فصح أن كل جسم فحركته في الشدة والقوة محدودة ، وأنها تابعة عظمه في الكبر والصغر ، وأن حركته عن محركه في السرعة والإبطاء محدودة وإلا كانت أي محرك اتفق من المحركات المفارقة إلى أي متحرك اتفق أو لم تكن هنالك نسبة ، فيلزم أن تكون حركة من الآن ولذلك لزم أن يكون كل ما يتحرك عن محركه بسرعة محدودة وفي زمان محدود وألا يحرك المحرك أي متحرك اتفق ولا بأي مقدار اتفق من الحركة وإلا كان يحرك الكبير كما يحرك الصغير ، وذلك مستحيل. فهذا جملة ما بينه في هذه المقالة ، وهذا هو النظام الذي سلكه ولم يفهمه كثير من الناس ، فسلكوا مسالك أخر كثيرة التشعب مثل ما فعله أبو نصر في «الموجودات المتغيرة» وعسر عليهم حل الشكوك الواردة عليهم في قدم الحركة التي أخذها المتكلمون من أهل ملتنا عن أفلاطون ومن تبع رأيه من أهل النظر كيوحنا النحوي وغيره. ومن فهم هذه المعاني من هذه المقالة سهل عليه حل الشكوك التي أوردوها في هذا المعنى وبخاصة يوحنا النحوي فإنه أكثر في ذلك ، وأقوى شك تشكك به في هذا المعنى هو أن قال: أن أرسطو وجميع أصحابه يرون أن كل جسم قوته متناهية ، فكيف صار جسم السماء وهو متناهي القوة يقبل من أمر المحرك الأول قوة غير متناهية إلا لو صح أن يقبل الأزلية من موجود أزلي ما شأنه أن يفسد ، وقد بين أرسطو أنه ليس فيه قوة على الفساد ، وذلك في آخر المقالة الأولى من السماء والعالم. والجواب أن الأجسام صنفان: بسيط ومركب ، على ما تبين في هذه المقالة فأما البسيط فهو غير متناهي القوة من

الوجود والبقاء إذ علة التناهي هو التركيب وهو متناه في السرعة والبطء وشدة التحرك وضعفه ، أما في السرعة فلأن كل حركة لا تكون إلا في زمان ، وقد تبرهن ذلك ، وأما في الشدة والضعف فلكون كل جسم متناهي العظم سواء كان بسيطًا أو مركبًا ، فأما الأجسام المركبة من مادة وصورة فهي متناهية في الأحوال الثلاثة ، أعني بقاؤها وسرعتها وفعلها في الشدة والضعف. فهذا ما أردنا أن نثبته في هذه المقالة.

وكان الفراغ منها بإشبيلية في شهر ذي الحجة من سنة اثنين وتسعين وخمسمائة.